الأمم المتحدة
S/2020/489



Distr.: General
3 June 2020
Arabic
Original: English

رســـــالة مؤرخة 2 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السيد جوزيب بوريل فونتيل، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، ألمانيا، بلجيكا، الصين، فرنسا، النيجر (باسم البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن – النيجر وجنوب أفريقيا وتونس – فضـلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين)، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بجلسة التداول بالفيديو بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين، التي عقدت يوم الخميس، 28 أيار/مايو 2020.

وفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر الإحاطة والبيانات المرفقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) **نيكولا دو ريفيير**
رئيس مجلس الأمن



20-07393 (A) 100620 010720



المرفق الأول

بيان الممثل الســامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشــؤون الخارجية والســياســة الأمنية، جوزيب بوريل فونتيل

يشرفني أن أطلع مجلس الأمن على التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وأهنئ إستونيا على رئاستها للمجلس.

إن تفشــي مرض فيروس كورونا (COVID-19) اختبار لإنســانيتنا، ولكنه أيضــا اختبار للنظام المتعدد الأطراف نفســـه. تبين هذه الأزمة أن التحديات العالمية تتطلب عملا جماعيا. إن COVID-19 وتغير المناخ ليسا مشكلتين يمكن لأي بلد بمفرده أن يحلهما. ولذلك يجب توطيد وتعزيز النظام الدولي القائم على القواعد، والأمم المتحدة في صميمه. فليس ثمة خيار آخر.

إن الجائحة تهز أسس مجتمعاتنا وتكشف عن مواطن الضعف في أكثر البلدان هشاشة. وتنطوي على خطر تقويض التقدم المحرز في الســنوات الأخيرة نحو تحقيق أهداف التنمية المســتدامة ودفع الملايين للعودة إلى براثن الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي الجائحة إلى تفاقم النزاعات القائمة وإثارة توترات جيوســياســية جديدة. ولهذا الســبب كان الاتحاد الأوروبي من أوائل وأقوى المؤيدين لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ونأسف لأن عددا قليلا فقط من البلدان – اثنان من أصل 43 بلدا، وفقا لتقرير مشروع البيانات المتعلقة بمواقع وأحداث النزاعات المسلحة – قد شهد انخفاضا في العنف.

ونؤيد أيضــا النداء الذي وجهته المفوضــة الســامية لحقوق الإنســان ميشــيل باشــليه لكفالة ألا تعوق الجزاءات تقديم المعونة الإنسانية، كما هو الحال حاليا بالنسبة للاتحاد الأوروبي. في وقت الأزمات العالمية، نحتاج إلى مجلس يمكنه أن يتخذ قرارات حاســمة، وليس مجلســا مشــلولا بســبب اســتخدام حق النقض والتناحر السياسي.

إن الاتحاد الأوروبي يفعل ما يلزم لمكافحة أزمة فيروس كورونا. ونحن نعلم أن معركتنا في الداخل لا يمكن أن تنجح إلا إذا دحرنا الفيروس في جميع أنحاء العالم. ولهذا الســبب قام الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضــاء والمؤســســات المالية الأوروبية بتجميع الموارد لتمويل حزمة فريق أوروبا البالغ حجمها 23 مليار يورو لدعم البلدان الشــريكة والأضــعف. ونتفق تماما مع الأمين العام غوتيريش على أن حزم تدابير التعافي الاجتماعي والاقتصــادي يجب أن تهدف إلى إعادة البناء على نحو أفضــل عن طريق الاســتثمار في مجتمعات مستدامة وقادرة على التكيف.

وفي هذه الأوقات العصــيبة، تكون تدابير الطوارئ ضــرورية، ولكن يجب أن تكون متناسـبة ومؤقتة وفي امتثال لسـيادة القانون والالتزامات الدولية. ويظل احترام حقوق الإنسـان أمرا أسـاسـيا، ولا سـيما بالنسـبة لأشد الفئات ضعفا.

وحتى مع تراجع الآخرين، يظل الاتحـاد الأوروبي مؤيدا قويـا لأمم متحدة قويـة بوصــفها القلب النـابض للنظـام المتعـدد الأطراف. والأمين العـام غوتيريش محق في القول بـأن تعدديـة الأطراف تتعرض للخطر تحديدا في وقت تمس فيه حاجتنا إليها. ولذلك نؤيد جهوده للنهوض بعملية إصــلاح الأمم المتحدة والاستفادة من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للمنظمة للعمل من أجل تنشيط الأمم المتحدة. وفي وقت يتزايد فيه الشك، يجب أن نبرهن على القيمة المضافة للمنظمة وأهميتها. ولهذا السبب يؤيد الاتحاد الأوروبي

ودوله الأعضاء إصلاح الأمم المتحدة وهم أكبر المساهمين الماليين في منظومة الأمم المتحدة. نحن ندفع مستحقاتنا بالكامل وفي الوقت المحدد.

وفي مجال السلام والأمن، فإن الاتحاد الأوروبي أيضا شريك سخي ويعول عليه. وتتعاون جميع بعثات وعمليات إدارة الأزمات الـ 17 التابعة للاتحاد الأوروبي تعاونا وثيقا مع أعضاء أسرة الأمم المتحدة. في الواقع هناك 11 بعثة من بعثات الاتحاد الأوروبي وعملياته تقع في نفس المنطقة التي توجد فيها بعثة تابعة للأمم المتحدة. وفي بعض الحالات، نتقاسم الثكنات والمخيمات.

ونحن نعلم أن المرأة تؤدي دورا حاسما في ضمان السلم والأمن، ونحن بحاجة إلى تعزيز دورها ومساهمتها. وكان ذلك هو السبب الرئيسي لاتخاذ القرار 1325 (2000) الرائد قبل 20 عاما. وقد أحرزنا تقدما منذ ذلك الحين، ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولذلك دعونا نتابع هذه الخطة بعزم.

وأفريقيا هي قارتنا الشقيقة وتمثل أولوية استراتيجية رئيسية للاتحاد الأوروبي. من منطقة الساحل إلى القرن الأفريقي، ومن جمهورية أفريقيا الوسطى إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، يدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط العمليات السياسية، ويقدم الدعم المالي ويسهم في بناء السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية. وفي ذلك الصدد، ليس لدينا سوى شعار واحد: الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. ونحن نعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك السيد إسماعيل شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن. غير أنه لا يمكننا أن نقوم بكل العمل لشركائنا. وإنما نحن ندعم جهودهم.

وأود أن أركز اليوم على منطقة الساحل. إنها حالة اختبار، حيث تستخدم جميع عناصر خطة السياسة الخارجية المعاصرة. فالأمن والتطرف والإرهاب والحكم والتنمية المستدامة والهجرة وتغير المناخ كلها عوامل مسببة للنزاع وتفسر لماذا نحتاج إلى نهج متكامل.

ومنذ عام 2014، قدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء دعما ماليا ضخما - بلغ مجموعه 8.5 بلايين يورو - لمنطقة الساحل. وقد وسع الاتحاد الأوروبي مؤخرا نطاق عمله، وأوفد ثلاث بعثات للمساعدة في تطوير قدرات القوات العسكرية والأمنية في المنطقة. لكن الحقيقة الصعبة هي أن الوضع في منطقة الساحل يستمر في التدهور بوتيرة مثيرة للقلق. فقد سقط ما مجموعه 000 4 شخص ضحايا للهجمات الإرهابية هذا العام وحده، وهناك 000 800 مشرد في بوركينا فاسو - أي سبعة أضعاف ما كان عليه في شباط/فبراير 2019 - وحوالي 50 مليون شخص معرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي بسبب الإرهاب وكوفيد-19.

ولذلك يجب أن نكون مستعدين للقيام بالمزيد وعلى نحو أفضل، وهو ما نقوم به - جنبا إلى جنب مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأفريقي. وينطبق الشيء نفسه على القرن الأفريقي، حيث تعاون الاتحاد الأوروبي مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية أيضا. وتحليلنا للحالة هو نفسه. والتزامنا بالعمل المشترك قوي. وعلينا أن نواصل العمل مع شركائنا.

تشكل ليبيا أزمة كبيرة على عتبة الاتحاد الأوروبي. لقد رأينا الوضع العبثي لمقاتلين يرتدون أقنعة لحماية أنفسهم من COVID-19 أثناء تبادل إطلاق النار. ويعمل الاتحاد الأوروبي جاهدا لتهيئة الظروف لوقف إطلاق النار؛ ليس هذا أمرا سهلا وهناك العديد من الأجندات. وليس هناك بديل عن حل سياسي

شـــامل. ولكن من أجل إيجاد حل ســياســـي، نحتاج إلى وقف تدفق الأســلحة إلى ليبيا وإفســاح المجال للحوار الحقيقي.

ومع أخذ هذا الهدف في الاعتبار، أطلقنا العملية الجديدة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسـط (عملية إيريني). وتتمثل مهمتها الأسـاسـية في تنفيذ حظر الأسـلحة الذي فرضـته الأمم المتحدة من خلال الأصول البحرية والجوية والساتلية. وتستند عملية إيريني إلى إنجازات عملية صوفيا، التي كانت حتى الآن العملية الوحيدة التي تنفذ بنشـــاط حظر الأســلحة الذي فرضـــته الأمم المتحدة وتبلغ المنظمة عنه.

وعلى الرغم من أن عملية إيريني قد بدأت أنشطتها البحرية منذ بضـعة أسابيع فقط، إلا أنها أثبتت بالفعل قيمتها المضـــافة من خلال تبادل معلومات قيمة مع فريق الخبراء المعني بليبيا المنشـــأ عملا بقرار مجلس الأمن 1973 (2011) وبالعمل كرادع لتهريب النفط. ومن الأهمية بمكان أن يجدد المجلس القرار الذي يأذن بعمليات التفتيش في أعالي البحار.

ونحن نعلم أن الشــرق الأوســط الأوســع نطاقا له تأثير كبير على الأمن الأوروبي والعالمي. إننا بحاجة إلى اعتماد نهج يعالج النزاعات والأزمات كلا على حدة، بما في ذلك اليمن والنزاع الإســـرائيلي - الفلســطيني، حيث يمكن أن يهدد العمل الانفرادي اســتقرار المنطقة بأســرها، وحيث يظل الاتحاد الأوروبي مستعدا للعمل مع الطرفين وشركائه على إيجاد حل يستند إلى معايير معترف بها دوليا.

ويجب علينا أيضـــا أن نعترف بالطابع المترابط لديناميات النزاع في المنطقة. ولهذا الغرض، يجب أن نواصل الجهود الطويلة الأجل لتحقيق إطار أمني إقليمي تعاوني حقيقي.

وفي سورية، لا تزال الحالة في إدلب هشة. ويجب أن يستمر سريان وقف إطلاق النار، ويجب أن يمتد ليشمل جميع أنحاء سورية، تمشيا مع نداء المبعوث الخاص بيدرسن. ومن الضروري أن يجدد المجلس الإذن بالعمليات الإنســانية العابرة للحدود وعمليات إيصــال المســاعدات إلى شــمال غربي ســورية. وأناشــد المجلس ألا يلعب ألعابا سياسية بحياة الشعب السوري. ألم يعانوا بما فيه الكفاية؟

وســيكون مؤتمر بروكســل الرابع المعني بدعم مســتقبل ســورية والمنطقة، المقرر عقده يومي 29 و 30 حزيران/يونيه، فرصــة لإظهار دعمنا المستمر للشــعب الســوري. فالاحتياجات الإنســانية هائلة. ولذلك يجب أن نحافظ على نفس مســتوى التعهد بالتبرعات كما كان في الســنوات الســابقة. وكذلك يهدف المؤتمر إلى تعزيز الدعم الدولي للتوصل إلى حل سياسي للأزمة يتمشى مع القرار 2254 (2015).

وأود أن أكرر التأكيد على الأهمية الدائمة لخطة العمل الشــاملة المشــتركة مع إيران. فلا يزال من الضــروري كفالة الطابع الســلمي للبرنامج النووي الإيراني. ولهذا الســبب يؤســفني قرار الولايات المتحدة أمس بعدم تمديد الإعفاءات للمشاريع النووية المتصلة بخطة العمل المشتركة الشاملة.

وأخيرا، ســأتطرق إلى أوروبا نفســها، بما في ذلك غرب البلقان. إن هدفنا العام هو أن نرى المنطقة بأسرها تتقدم على طريق الإصـلاح والمصـالحة والاندماج في الاتحاد الأوروبي. وقد عينتُ مؤخرا ميروسلاف لايتشــاك ممثلا خاصــا للاتحاد الأوروبي من أجل الحوار بين بلغراد وبريشــتينا، وهو أمر لا يزال يمثل إحدى أولوياتي العليا.

وعطفا على موضــوع أوروبا، أود التطرق إلى أوكرانيا، حيث أدى ضــم روســيا غير القانوني لشــبه جزيرة القرم وعـدم الوفـاء بـالتزامـات مينســـــك إلى حـدوث اضــــطراب كبير في العلاقـات بين الاتحـاد الأوروبي وروسيا.

فلا يزال احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للبلدان عنصرا رئيسيا في علاقة الاتحاد الأوروبي بشركائه الشرقيين. ولا يمكن نسيان المبادئ المكرسة في هلسنكي إذا أردنا أن نحقق قارة أوروبية تعاونية وأكثر أمنا وتماسكا.

وأنتقل الآن إلى فنزويلا، التي تقع في قارة قريبة من قلبي. فهناك، تحولت الأزمة السياسية التي تفاقمت بفعل التدابير المتصلة بمرض كورونا إلى حالة طوارئ اقتصادية وإنسانية كارثية تؤثر على استقرار المنطقة بأسرها.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، جمعنا 2.5 بليون يورو، منها 595 مليون يورو في شكل منح في مناسبة إعلان التبرعات التي استضافها الاتحاد الأوروبي وإسبانيا لزيادة المساعدات الطارئة، بما في ذلك للسكان النازحين في المنطقة.

وأخيرا، أنتقل إلى التطورات الأخيرة المستجدة، إذ لا بد لي من الإعراب عن القلق العميق إزاء الخطوات التي اتخذتها الصين فيما يتعلق بتشريعات الأمن القومي في هونغ كونغ. وهي إجراءات لا تتمشى مع الالتزامات الدولية أو القوانين الأساسية لهونغ كونغ.

وهناك العديد من الحالات المحددة الأخرى التي يمكن أن أذكرها. ولكني أود بدلا من ذلك أن أختتم ببعض التأملات الأوسع نطاقا والأكثر استراتيجية.

لقد كشفت أزمة فيروس كورونا عن هشاشة عالم مفرط العولمة والترابط. ويجب أن نتعلم الدروس الأوسع وأن نفهم حقا الصلة بين الإنسان وصحة الكوكب، وكيف أن أوجه اللامساواة القائمة تجعلنا أضعف.

وإذا أردنا أن نعيد البناء على نحو أفضل، فيجب أن نلتزم مجددا بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وباتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ويؤدي الاتحاد الأوروبي دوره، ونحن نعول على الآخرين للوفاء بالتزاماتهم أيضا.

ونعلم أيضا أن تغير المناخ يؤثر على الأمن العالمي من خلال العمل كعامل مضاعف للخطر. ولهذا السبب نؤيد تأييدا تاما جهود ألمانيا الرامية إلى وضع الصلة بين المناخ والأمن على جدول أعمال المجلس.

ورسالتي الرئيسية اليوم هي أن الاتحاد الأوروبي لا يزال متمسكا بشدة بالنظام الدولي القائم على القواعد وبتعددية الأطراف وبمنظمة الأمم المتحدة. إننا نؤيد الأمم المتحدة، لا من خلال الكلمات وحسب – على الرغم من أهميتها – ولكن من خلال إجراءات ومساهمات ملموسة عبر الركائز الثلاث للأمم المتحدة، ولا سيما السلام والأمن.

ونؤمن بتعددية الأطراف، وهذا هو بالضبط السبب في أننا نريد لمجلس الأمن أن يكون قادرا على العمل. وينبغي لجميع الدول أن تتمسك بالقيم التأسيسية للأمم المتحدة، بدءا بالقيم التي تستند إليها المسؤوليات الخاصة لأعضاء المجلس. ويجب أن تحقق تعددية الأطراف نتائج للناس الذين هم في أشد الحاجة إليها. وإلا فإنها تفقد الشرعية في حين يصبح لأحادية الجانب وسياسة القوة اليد العليا.

إن العالم بحاجة إلى نظام منشّط متعدد الأطراف. ولكن لن يحدث ذلك إلا إذا استثمرنا جميعا فيه، كما يفعل الاتحاد الأوروبي. ونحن نعول على أعضاء المجلس للقيام بدورهم.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، مارك بيكستين دي بوتسوريفا

ترحب بلجيكا بهذه المناقشة في المجلس بشأن تعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وأود أن أشكر الممثل السامي للاتحاد الأوروبي بوريل على بيانه الممتاز.

ويشترك الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في هدف يتمثل في تحقيق نظام دولي قائم على القواعد يتمحور حول الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ولذلك فهما شريكان طبيعيان في البحث عن حلول مستدامة للتحديات العالمية. وأود أن أبرز بعض الأمثلة عن الكيفية التي تضافرت بها جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتحقيق أثر دائم في جميع أنحاء العالم.

وبالالتفات أولا إلى جائحة فيروس كورونا، أطلق الاتحاد الأوروبي 'فريق أوروبا' المزود بصُرَّة مالية تزيد قيمتها على 20 بليون يورو لمساعدة البلدان الشريكة على مكافحة فيروس كورونا. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة أيضا نداء الأمين العام من أجل التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي.

وفيما يتعلق بسورية، حيث لا يزال النزاع هناك على رأس جدول أعمال المجلس، فإن الاتحاد الأوروبي هو أكبر مانح للمعونة الإنسانية. وفي هذا الصدد، يسرني أن أؤكد أننا سنستضيف في الشهر المقبل مؤتمر بروكسل الرابع للمانحين بشأن سورية. ونشدد على أن من الأهمية بمكان إيجاد حل سياسي يتمشى تماما مع القرار 2254 (2015).

وبالالتفات إلى إيران، تشكل خطة العمل الشاملة المشتركة إنجازا هاما وفريدا للدبلوماسية المستدامة المتعددة الأطراف. فهي حجر الزاوية في الهيكل العالمي لعدم الانتشار ومثال للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. ونشدد على أهمية الإبقاء على هذا الاتفاق الحيوي موضع التنفيذ من خلال الحوار المباشر. ونأسف أيضا لإعلان الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا عدم تجديد الإعفاءات المتصلة بالأسلحة النووية.

ويمثل إطلاق عملية إيريني الجديدة للقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط أحدث إسهام للاتحاد الأوروبي في تنفيذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا.

وفي منطقة الساحل، يرتبط الاتحاد الأوروبي بشراكة نشطة مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وأود أن أشير إلى الترتيب الفريد والمبتكر الذي يسدد الاتحاد الأوروبي بموجبه تكاليف الأعمال التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي دعما للقوة المشتركة، حتى وإن كان ذلك جزءا صغيرا من الدعم الهائل الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للمنطقة. وعلاوة على ذلك، تم توسيع بعثتي الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات والتدريب في النيجر ومالي للوصول إلى المنطقة بأسرها من أجل تدريب قوات الأمن ودعم برامج إصلاح قطاع الأمن على الصعيد الوطني.

وأود أن أشدد على الدور الذي تقوم به عملية ألثيا التي يقودها الاتحاد الأوروبي من أجل تهيئة بيئة آمنة في البوسنة والهرسك وإسهام بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في سيادة القانون هناك.

ويشكل احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية الأطفال، حجر زاوية مهما للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفي الوقت الراهن، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تمتثل الأطراف المتحاربة للقانون الدولي الإنساني وأن تكفل وصول المعونة الإنسانية دون عوائق. وأود

أيضا أن أبرز أهمية دعم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولا سيما فيما يتعلق بالمشاركة الهادفة للمرأة في عمليات السلام على جميع المستويات وفي جميع مجالات الخبرة.

وتتجلى الأهمية التي يعلقها الاتحاد الأوروبي وأعضـــاؤه على التعاون المتعدد الأطراف والأمم المتحدة في ما يقدمونه من دعم مالي: فهم أكبر مســاهم في منظومة الأمم المتحدة، إذ يســاهمون بنحو 30 في المائة من ميزانية حفظ الســلام. والاتحاد الأوروبي هو أيضـا أكبر مانح على صـعيد المسـاعدة الإنمائية والإنســانية. وبالإضــافة إلى ذلك، يقوم الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، بدور رائد في مكافحة تغير المناخ. وفضــلا عن جهوده الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ، فإن الاتحاد الأوروبي هو أكبر مقدم للتمويل الدولي في مجال المناخ.

واستشرافا للمستقبل، من المهم السعي إلى إقامة مزيد من الشراكات على غرار الشراكة مع الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونأمل أن يتســنى مســتقبلا زيادة توســيع نطاق التعاون الطويل الأمد بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

إن الاتحاد الأوروبي هو أكبر منظمة للتكامل الإقليمي في العالم وشريك هام للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها. وترحب الصين بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في صون السلام والأمن الدوليين.

وبينما يمر عالم اليوم بتغيرات عميقة، فإنه يواجه شكوكا وتحديات متزايدة. وتدعم الصين الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها في تعميق تعاونهما مع الاتحاد الأوروبي، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وإزاء هذه الخلفية، ينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يعملا على نحو أوثق في المجالات التالية:

أولا، ينبغي لهما تعميق تعاونهما من أجل التمسك بقوة بتعددية الأطراف. فتعددية الأطراف خيار جماعي اتخذته البشرية لتجنب تكلفة نشوب حرب عالمية. وإنشاء وتطور الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي هما مثالان على تعددية الأطراف. ومع تزايد النزعة الانفرادية والشعبوية، يتعين على الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يدعما بصورة مشتركة تعددية الأطراف وأن يبنيا مجتمعا ذا مستقبل مشترك من خلال تعزيز الثقة المتبادلة وتحمل المسؤوليات وضمان المساواة والسعي إلى إقامة تعاون مفيد لجميع أطرافه.

ثانيا، ينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يعملا من أجل تهيئة بيئة عالمية أكثر أمنا. وتثبت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) مرة أخرى أن جميع البلدان مترابطة وأنها تعتمد على بعضها بعضا. وفي مواجهة كل أنواع المخاطر والتحديات المعقدة والشديدة، لا يمكن لأي بلد أن يقف بمفرده. ويتعين على الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يدعما مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن يعززا معا إدارة الأمن العالمي من أجل تحقيق الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام. ويجب أن نتمسك بالتسوية السلمية للمنازعات من خلال وسائل دبلوماسية مثل الحوار والتشاور والمساعي الحميدة والوساطة، ويجب أن نحترم المساواة في السيادة بين جميع البلدان وحقها في اختيار مسارات تنميتها بصورة مستقلة.

ثالثا، ينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يعملا بنشاط من أجل تعزيز التنمية المستدامة. ويمكن للاتحاد الأوروبي، بفضل تنميته الاقتصادية المتقدمة، أن يعمل مع الأمم المتحدة لتوفير المزيد من الدعم المالي والتقني للبلدان النامية على أساس احتياجاتها ولمساعدتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 والقضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات وتحقيق السلام المستدام من خلال التنمية المستدامة.

وتعلق الصين دائما أهمية كبيرة على علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي. ونؤيد عملية التكامل الأوروبي ويسعدنا أن نرى أوروبا متحدة ومستقرة ومزدهرة. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والأربعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والاتحاد الأوروبي. ونحن على أهبة الاستعداد لزيادة تعميق الثقة المتبادلة مع الاتحاد الأوروبي وتعزيز التعاون في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل المتعددة الأطراف والاشتراك في تقديم إسهامات جديدة في تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في العالم.

لقد تسببت جائحة كوفيد-19 في خسائر فادحة لكل من الصين والعديد من البلدان الأوروبية. ومد أصدقائنا الأوروبيون يد العون لنا وقمنا برد الجميل من خلال تقديم مساعدات طبية وتقنية بمجرد تمكننا من ذلك. ونحن على استعداد للعمل مع الاتحاد الأوروبي في خوض هذه المعركة معا، وندعم بقوة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية في القيام بدور قيادي. وسنتعاون مع البلدان الأوروبية لمواصلة تقديم المزيد من المساعدة إلى المناطق والبلدان المحتاجة.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

أود أولا أن أشكر الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيد جوزيب بوريل، على إحاطته.

يتشاطر الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة نفس القناعة بأن التعاون بين الدول هو السبيل الوحيد الممكن لمواجهة التحديات المشتركة. وعلى مدى ما يقرب من 70 عاما من التاريخ المشترك، تُرجمت هذه القناعة إلى أشكال عديدة ملموسة من التعاون والعمل.

ومع تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، يواجه العالم اليوم تحديا لم يسبق له مثيل. وقد أظهر الاتحاد الأوروبي بالفعل تضامنه مع بقية العالم في حشده لجهوده ضد الفيروس. وتدعو فرنسا بقوة إلى النظر إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بوصفها منطقة ذات أولوية في الاستجابة الأوروبية.

ونحن مقتنعون، أكثر من أي وقت مضى، بالتزامنا المشترك بتنسيق أعمالنا تحت قيادة الأمم المتحدة وبأن لنا مصلحة في ذلك. وفي هذا الصدد، أعرب الاتحاد الأوروبي عن تأييده الواضح لدعوة الأمين العام إلى وقف شامل لإطلاق النار. وعليه، فإن فرنسا تدعو مرة أخرى جميع أعضاء مجلس الأمن إلى الوفاء بمسؤولياتهم واتخاذ قرار ينص على وقف الأعمال العدائية وعلى هدنة إنسانية في جميع الحالات المدرجة على جدول أعمال المجلس.

وعلاوة على ذلك، تساهم مبادرة الاتحاد الأوروبي لإنشاء جسر جوي إنساني في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى أشد البلدان ضعفا، مع التركيز بقوة على أفريقيا. وأود أن أشدد بكل وضوح على أن جزاءات الاتحاد الأوروبي لا تعوق مكافحة الجائحة لأنها تشمل استثناءات إنسانية، تسمح بإيصال المعونة.

وفي العديد من الأزمات، أثبت الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة تكامل أدواتهما. ويشكل الاتحاد الأوروبي، مجتمعا، المساهم المالي الرئيسي في الأمم المتحدة. وهو أيضا أكبر مانح للمعونة الإنسانية في العالم، فيما يعمل بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة. وتدعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عمليات حفظ السلام في سياق الجائحة.

وفي منطقة الساحل، ثمة تقاسم جيد للمسؤوليات بين الاتحاد الأوروبي، الذي يدرب الجيوش المحلية والشرطة المحلية، والأمم المتحدة، التي تضطلع بدور رئيسي في عمليات السلام وحماية المدنيين. ويقدم الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أيضا الدعم للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وبالإضافة إلى ذلك، تساهم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بما يزيد على 1 000 عنصر من حفظة السلام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالعديد من الأزمات الأفريقية الأخرى، أصبح التعاون الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الآن أداة رئيسية لمنع نشوب النزاعات وحلها ولتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في وضع وتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة فيما يتعلق بإيران، والتي تمثل إنجازا رئيسيا للدبلوماسية المتعددة الأطراف. وفي هذا

الصـــدد، أود أيضـــا أن أكرر ما أعرب عنه الســيد بوريل من أســف إزاء قرار الولايات المتحدة عدم تجديد الإعفاءات لمشـاريع نووية رئيسية ذات صـلة بخطة العمل الشـاملة المشـتركة. وتخدم الخطة مصـالح الجميع في مجال عدم الانتشــار وتظل أفضــل طريقة لضــمان الطابع الســلمي الخالص للأنشــطة النووية الإيرانية. ولهذا السبب، سنواصل نحن ومن تبقى من مشاركين في الخطة العمل للحفاظ عليها وتنفيذها بالكامل.

وفي سـورية، يدعم الاتحاد الأوروبي الشـعب السـوري من خلال المسـاعدات الإنسـانية، وهو على اسـتعداد للإسـهام في تمويل إعادة الإعمار عندما يتم التوصـل بشـكل حاسـم إلى حل سـياسـي ذي مصـداقية يستند إلى القرار 2254 (2015).

وفيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، أعرب الاتحاد الأوروبي عن تمسكه القوي بالمعايير المتفق عليها دوليا لحل الدولتين على أســـاس خطوط عام 1967، على أن تكون القدس عاصـــمة لكلتا الدولتين. وسـيشـكل ضـم السـلطات الإسـرائيلية لأجزاء من الضـفة الغربية انتهاكا للقانون الدولي؛ كما أنه لن يكون من دون عواقب على العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وإسرائيل.

وبغية حل النزاع في ليبيا، قرر الاتحاد الأوروبي نشـر عملية إيريني للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسـط، والتي سـترصـد بشـكل خاص انتهاكات حظر توريد الأسـلحة في أعالي البحار، وبالتالي فإنه يشكل المساهم الرئيسي في تنفيذ القرار 2292 (2016).

وفي غرب البلقان، يضـطلع الاتحاد الأوروبي بدور قيادي في تيسـير الحوار بين صـربيا وكوسـوفو ويستفيد من أسس تحقيق الاستقرار التي أرستها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ويوحد الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أيضـــا قواهما من أجل التصـــدي للتحديات العالمية. ففي مجال تغير المناخ، يعمل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة معا لتحقيق أهداف اتفاق باريس وســـيواصـــلان زيادة طموحاتهما قبل المؤتمر الســادس والعشــرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشــأن تغير المناخ وفيما يتعلق بالتنوع البيولوجي، فإن الاتحاد الأوروبي هو أحد أكثر الجهات الفاعلة طموحا في هذا المجال، ويدعو إلى دعم الأمم المتحدة في الحفاظ على الأحياء والموارد البحرية.

وفيما يتعلق بالصـــحة، يلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما قويا بدعم اســـتجابة عالمية وفعالة لأزمة كوفيد-19 وغيرها من الأزمات المحتملة مسـتقبلا. وسـيسـعى الاتحاد الأوروبي، في إطار منظمة الصـحة العالمية، إلى تجديد النظام الصحي المتعدد الأطراف وجعله أكثر كفاءة.

إن من الضـــروري تحقيق التآزر بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية العالمية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما الإجراءات التي يتخذها الأمين العام وجميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصـلة في هذا الصـدد. وسـيواصـل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضـاء الترويج لأعلى المعايير فيما يتعلق بحقوق الإنســـان على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجلس الأمن. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، سنواصل تأييد دعوة الأمين العام إلى "صد هذا التراجع".

ويتشــاطر الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة قيما مشــتركة ويروجان لنفس جدول الأعمال بالنســبة لجميع التحديات العالمية البالغة الخطورة المشـار إليها آنفا. ومن مصـلحتنا المشـتركة أن نتعاون بشـكل أوثق

على نحو يصب في مصلحة المجتمع الدولي بأسره. وفي هذا الصدد، تؤيد فرنسا زيادة التفاعل بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وتعزيز وجود الاتحاد الأوروبي داخل منظومة الأمم المتحدة.

إن أعضاء الاتحاد الأوروبي ليسوا أكبر المساهمين في ميزانية الأمم المتحدة فحسب أو مجرد داعمين ثابتين لجهود التحديث التي بدأت، بل إن الدول الأعضاء في الاتحاد تعمل بشكل ملموس، في إطار الاتحاد الأوروبي، وجنبا إلى جنب مع المنظمة، في جميع مناطق الأزمات لتيسير الحوار السياسي وصون السلام وبنائه ومساعدة السكان المدنيين. وبهذه الطريقة، فإننا نسهم في بناء تعددية أطراف قوية ونابضة بالحياة والتي تشكل السبيل الوحيد لإقامة نظام دولي مستقر وآمن.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هويسغن

أرحب بالسيد جوزيب بوريل في مجلس الأمن. إن رؤيته في المجلس تثير مشاعر بداخلي لأنه كان من دواعي سروري أن أعمل تحت رئاسة سلفه الأول، مواطنه خافيير سولانا، بين عامي 1999 و 2005، بصفتي رئيس وحدة السياسات. لقد كان من الرائع العمل لدى الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أن أقول إنني أؤيد كل ما قاله السيد بوريل في إحاطته.

أشار خوسيه سينغر وايسنغر، المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن، في بيانه إلى إعلان شومان الذي شكل إحدى اللحظات الرئيسية للوحدة الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية. ولمعرفة إلى أي مدى وصلنا اليوم في أوروبا، بعد 75 عاما من الحرب العالمية الثانية، علينا أن نعود إلى عام 1870. فخلال 75 عاما بين عامي 1870 و 1945، اندلعت ثلاث حروب كبرى في أوروبا، اثنتان منها حربان عالميتان. وكانت الفترة منذ عام 1945 أكثر الفترات سلمية في التاريخ الأوروبي. ولذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يشكل إنجازا تاريخيا حقيقيا.

وقد أصبح الاتحاد الأوروبي قويا بفضل سيادة القانون وقوة سيادة القانون، وليس بقانون الأقوى. ويتم حل النزاعات في أوروبا سلميا في محكمة العدل الأوروبية. وهذه هي الطريقة التي نريد أن تنجح الأمم المتحدة بها أيضا. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الأمم المتحدة يمكن أن تحقق نفس النتائج. وما يعنيه ذلك هو أن نقوم فعلا بعملنا في مجلس الأمن لحل النزاعات بالوسائل السلمية ومن خلال احترام سيادة القانون وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن، التي هي ملزمة قانونا، وفقا للميثاق. وهذا يعني أيضا أنه يجب علينا أن نحترم محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار وأن نحترم حقوق الإنسان.

وللأسف، لم نحقق بعد تلك الأهداف بالكامل، ونحن في الواقع في مرحلة حرجة للغاية. وقد أشار المتكلمون الذين سبقوني إلى هذه النقطة. إن غزو روسيا لأوكرانيا، في انتهاك لسيادة بلد مستقل، ينتهك ميثاق الأمم المتحدة ويبين أن قانون الأقوى لا يزال ساري المفعول في بعض الأحيان.

وللأسف، شهدنا خلال السنوات القليلة الماضية قدرا كبيرا من عدم الاحترام لقرارات مجلس الأمن، ولا سيما فيما يتعلق بالشرق الأوسط وليبيا. وكما ناقشنا أمس، فإن بلدانا تزود ليبيا بشكل صارخ بالأسلحة والمرتزقة في انتهاك للقانون الدولي الملزم الذي تدعمه قرارات مجلس الأمن.

أود الآن أن أنتقل إلى أحد الإنجازات الرائعة للدبلوماسية الأوروبية: خطة العمل الشاملة المشتركة فيما يتعلق بالانتشار النووي. ونحن نأسف بشدة لانسحاب الولايات المتحدة من الخطة. وعلاوة على ذلك، أود أن أردد ما قاله السيد بوريل فيما يتعلق بالأسف لعدم تجديد الإعفاءات للمشاريع النووية ذات الصلة بالخطة. فمنذ أن انسحبت الولايات المتحدة من الخطة، لم تصبح المنطقة أكثر أمنا كما أن الاحترام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم يزد. ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق الأقليات مستمرة. ويجري انتهاك حرية التجمع والتعبير.

وبالمثل، عندما ننظر إلى هونغ كونغ، نرى أن ضـــغوطا تُمارس هناك الآن على حرية التجمع وحرية التعبير والحق في إجراء مناقشـــة ديمقراطية، على النحو الذي يكفله القانون الأســـاســـي. ونحن نأسف لهذا.

وأود أن أردد ما ذكره الذين ناقشوا مشاركة المرأة: إن القرار 1325 (2000) لم ينفذ بعد.

والاتحاد الأوروبي مهتم جدا بالأمم المتحدة ويريد تعزيز تعددية الأطراف والعمل مع المنظمات الإقليمية الأخرى. فالاتحاد الأوروبي والدول الأعضـــاء فيه هم أقوى وأكبر من يدعم الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بالمساهمات المالية. وقد قدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، في أعقاب مرض فيروس كورونا، الجزء الأكبر من المعونة الاجتماعية والاقتصادية.

كما ذُكر التعاون الوثيق بين الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شـرق آسـيا، وأود أن أشـير إلى ما قاله زميلنا ممثل النيجر، الذي تكلم باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة وسانت فنسنت وجزر غرينادين، عن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. فلا يزال الاتحاد الأوروبي داعما قويا جدا، بثلاث بعثات لدعم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وأود أن أختم بالتذكير بما قيل فيما يتعلق بكيفية تحقيق الســلام والأمن في منطقة الســاحل. فهي مسألة تتعلق بالحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية. وتلك مسألة أساسية للسلام والتنمية. لذلك علينا أن نمتنع، أيها الزملاء الأعزاء، عن اســـتخدام مجلس الأمن للدعاية. ولنســـتخدم عمل مجلس الأمن لتنفيذ ما هو موجود في الميثاق وللعمل من أجل الصالح العام.

المرفق السادس

بيان البعثة الدائمة للنيجر لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس، وهم جنوب أفريقيا وتونس والنيجر، وسانت فنسنت وجزر غرينادين.

وأود، بادئ ذي بدء، أن أشكر السيد جوزيب بوريل، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، على إحاطته الشاملة والزاخرة بالمعلومات.

يكتسي التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجال صون السلم والأمن الدوليين، على النحو المتوخى في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، أهمية كبيرة منذ عدة سنوات.

فلا يمكن أن تحل فرادى الدول العديد من التهديدات الحديثة للسلم والأمن الدوليين، مثل الإرهاب والتشريد الجماعي للسكان وتغير المناخ والأزمات الصحية، مثل جائحة مرض كورونا الحالي، بل إنها تتطلب عملا جماعيا من قبل المجتمع الدولي. وتضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، استجابة لتلك التحديات، بدور حاسم في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى كفالة الأمن الجماعي للدول الأعضاء وتنميتها عن طريق تعزيز تنسيق حكومي دولي أفضل.

وبالفعل، فإن جائحة كوفيد-19 التي يعاني منها العالم، والتي تقوض النظام الصحي العالمي وجهودنا المشتركة لصون السلم والأمن الدوليين، دليل على أهمية وضرورة تعددية الأطراف والتعاون، لا فيما بين المنظمات الدولية فحسب، بل كذلك فيما بينها وبين الدول الأعضاء فيها. وقد برزت قيمة العمل الجماعي والتضامن باعتبارهما السبيل الوحيد للتصدي للجائحة وأثرها الذي لا رجعة فيه على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

وفي أفريقيا، تتجلى تلك الشراكة في ميدان حل النزاعات وفي الدعم السياسي والتقني والمالي وفي البعثات الميدانية للاتحاد الأوروبي حيثما تجري عملية من عليات السلام أو عمليات السلام والأمن.

ومن ثم، فهي تدعم في مالي ومنطقة الساحل أهداف الأمم المتحدة وبعثاتها، على النحو المحدد في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، من خلال العمل الذي تقوم بعثة التدريب التابعة لها في مالي، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وفي ليبيا، يعمل الاتحاد الأوروبي بشكل وثيق مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي لمساعدة الجهات الفاعلة الليبية على إحراز تقدم حقيقي نحو المصالحة من خلال الحوار الوطني والانتخابات. ونأمل أن نرى عملية الاتحاد البحري الجديدة التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط تسهم في مكافحة انتهاكات حظر الأسلحة المفروض على ليبيا ومكافحة تهريب المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط.

وكذلك نرى مزايا تشغيلية للاتحاد الأفريقي في الاضطلاع بدور أنشط في عمليات السلام في عدد من السياقات، مثل بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وتحقيقا لتلك الغاية، يؤيد الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس وسانت فنسنت وجزر غرينادين تأييدا تاما استخدام الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة في عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي يأذن بها مجلس الأمن.

وفي الشرق الأوسط، يلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما راسخا بالسلام الشامل والعدالة المستدامة. وتجدر الإشارة إلى إسهامه الأساسي في كفاح وهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، في العراق وسورية، وفي عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية.

ويشمل التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي كذلك مجالات أخرى ذات اهتمام مشترك. وتشيد جنوب أفريقيا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين والنيجر بدور كلتا المنظمتين في تعزيز عمل الأمم المتحدة في دعم التعاون الإنمائي وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتدعم ذلك الدور.

كما إننا نعيد تأكيد دعمنا للإجراءات التي يتخذها الاتحاد الأوروبي لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، بما في ذلك مبادراته الرامية إلى حماية النساء والأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة والتزامه بمنع العنف الجنسي وحماية ضحاياه ودعمه للدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في جميع مبادرات السلام والأمن، لا سيما المبادرات الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها والتخفيف من آثارها. وينطبق الشيء نفسه على الشراكة في مجالات العدالة وسيادة القانون واحترام القانون الدولي، وهي أمور أساسية لتعزيز صون السلام والاستقرار والتنمية.

وقد اعتمد نهج جديد، منذ انعقاد مؤتمر القمة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي في أبيدجان، الذي يسمح للمنظمتين بتحديد أولوياتهما بصورة مشتركة. ومن هذا النهج المبتكر، برز الفريق الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي للتصدي للحالة المأساوية للمهاجرين الأفارقة في مراكز الاحتجاز في ليبيا.

وتعمل المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، فضلا عن الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والجماعة الكاريبية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، على سبيل المثال لا الحصر، كجسور تربط الاستجابات العالمية بالحقائق السياقية المحلية التي تواجه مناطقنا. كما إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية هي أضمن السبل لبناء القدرات الوطنية داخل الدول التي تفي بالمعايير والالتزامات الدولية مع احترام الثقافات والحقائق على الأرض. إننا جميعا نشهد فوائد التوجيهات التنفيذية للاتحاد الأفريقي وأطر السياسات في مجالات مثل إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرامج العدالة الانتقالية، وهي برامج أساسية لبناء السلام وصونه.

ويثني الأعضاء الأفارقة الثلاثة وسانت فنسنت وجزر غرينادين على الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لدعمهما المستمر لخطة العمل الشاملة المشتركة في وقت تتعرض فيه سلامة الاتفاق للخطر. فدور الاتحاد الأوروبي في المسألة النووية الإيرانية دليل واضح على الالتزام القوي بالأمن الجماعي القائم على هيكل متين متعدد الأطراف لعدم الانتشار ونزع السلاح.

وفي الختام، يعتقد الأعضاء الأفارقة الثلاثة وسانت فنسنت وجزر غرينادين اعتقادا راسخا أننا إذا أردنا تحقيق عالم أكثر سلما وازدهارا لجميع البلدان والشعوب، فيجب على الأمم المتحدة أن تستكشف شراكات جديدة مع الهيئات الإقليمية، مثل الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون، وأن تعمق الشراكات القائمة مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجماعة الكاريبية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

نرحب بمشاركة الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيد جوزيب بوريل، في المناقشة مع مجلس الأمن، وقد أحطنا علما بملاحظاته.

ونتفق تماما مع المهمة المتمثلة في تعزيز نهج تعددية الأطراف في الشؤون الدولية الذي يعززه شركاؤنا في الاتحاد الأوروبي. ونحن مقتنعون بأن النهج الحقيقي لتعددية الأطراف لا يمكن أن ينجح إلا بدور مركزي للأمم المتحدة ومن خلال الدعم الواضح لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونعتقد أنه لا ينبغي أن يكون هناك أي غموض في ذلك الشأن، وبالتالي فإننا نميز بوضوح بين القانون الدولي وما يسمى بالنظام القائم على القواعد الذي تعززه بلدان عديدة في الاتحاد الأوروبي، والذي يمكن تعديله بسهولة بل اختطافه من قبل دائرة مغلقة من الدول ذات التفكير المماثل لخدمة مصالحها الجماعية وليس مصالح المجتمع الدولي قاطبة. ونأمل أن يكون موقفنا متماشيا مع موقف شركائنا في الاتحاد الأوروبي عندما نناقش تعددية الأطراف.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي جهة فاعلة دولية هامة تقوم بدور بارز جدا من المنظورين السياسي والاقتصادي على حد سواء. وينطوي ذلك الدور على مسؤولية كبيرة عن صون السلم والأمن الدوليين. وحتى بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فإن الاتحاد الأوروبي ممثل تمثيلا جيدا في مجلس الأمن ولديه جميع الأدوات والوسائل اللازمة للتأثير على جدول الأعمال الدولي. ولا نزال نعتمد على زملائنا الأوروبيين في التصدي معا لتحديات عصرنا، من وباء مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى الحل السلمي لمختلف حالات النزاع في العالم. ونتوقع جميعا من الاتحاد الأوروبي أن يكون جهة فاعلة غير متحيزة، مستعدة للمساعدة والتيسير، وألا يفرض جدول أعماله أو شروطه على البلدان والمناطق التي تحتاج إلى مساعدته. ونأمل أن يلتزم شركاؤنا الأوروبيون بهذا النهج، مما يسمح لنا بالعمل معا في حالات قطرية مختلفة.

وما فتئ الاتحاد الروسي يدعو إلى تطوير وتحسين التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تمشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وخلال رئاستنا لمجلس الأمن في أيلول/سبتمبر 2019، بدأنا مناقشة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون (انظر S/PV.8626). وينبغي أن يكون التعاون معها، وكذلك مع الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى، متوازنا ومستندا إلى ميثاق الأمم المتحدة. ومن بين الأولويات الرئيسية لهذا التعاون الاستجابة الجماعية للجرائم العابرة للحدود، وفي المقام الأول في مجال مكافحة الإرهاب. وروسيا على استعداد لتعزيز هذا التعاون.

وأود أن أشدد تحديدا على الكفاح العالمي ضد وباء كوفيد-19، الذي نشنه معا، فرادى وبالتنسيق مع شركاء الأمم المتحدة وهياكلها، وفي مقدمتها منظمة الصحة العالمية. بيد أنه يؤسفنا أن نرى أن الاتحاد الأوروبي لا يزال يطبق العديد من الآليات التقييدية والقسرية. وقد استمعنا مرارا إلى تأكيدات من بروكسل وغيرها من العواصم الأوروبية بأن تلك الآليات وضعت على نحو محدد الأهداف وبعناية. غير أن الممارسة أثبتت العكس، فتطبيق هذه التدابير، في الواقع، يقوض إلى حد كبير الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية المتضررة، مما يقلل بشكل خطير من مستويات معيشة الأبرياء. والنداء الهام الذي وجهه الأمين العام في بداية الوباء إشارة جيدة لتحقيق تلك الغاية. وندعو الاتحاد الأوروبي إلى العدول عن

سياساته المتعلقة بالجزاءات والتواصل مع سكان البلدان المعنية والامتناع عن اتخاذ تدابير عقابية وقسرية خارج نطاق مجلس الأمن وخارجه.

ومن المتوقع أن يؤدي الاتحاد الأوروبي دوراً في تحقيق الاستقرار في أوروبا قاطبة، من البلقان والبحر الأبيض المتوسط إلى أطرافه الشرقية. وللوفاء بهذه التوقعات، ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يلتزم بمبادئ القانون الدولي وأن يمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية لجيرانه. ويؤسفنا أن نذكر بأن برنامج الشراكة الشرقية للاتحاد الأوروبي هو الذي أدى إلى اتساع نطاق الانقسامات في أوروبا وتأجيج ما يسمى بثورة ميدان في كييف واستمرار النزاع المدني في أوكرانيا. ونتوقع من بروكسل ألا تقلل من شأن القيم والمبادئ الأوروبية عند التصدي للانتهاكات الصارخة لحقوق السكان الناطقين بالروسية في أوكرانيا وبعض الدول الأعضاء، أي دول البلطيق، التي لا تزال تواجه التمييز والانتهاكات. ونحث أيضا الاتحاد الأوروبي على عدم غض الطرف عن صعود حركات النزعة القومية واليمين المتطرف والنازية الجديدة في أوكرانيا وكراهية الأجانب ومعاداة السامية.

وقد استمعنا اليوم إلى نداءات للحوار من بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي. ولكن عندما يتعلق الأمر بالحوار الصريح ومراعاة شواغلنا، فإن ذلك لا يتحقق لسبب ما.

وقد أحطنا علما بقرار الاتحاد الأوروبي إطلاق عملية القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط بالهدف المعلن المتمثل في دعم حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا. ونتوقع أن تمتثل العملية امتثالا تاما للقانون الدولي والقرار 2292 (2016) ومنطقة عملياتها التي تغطي طول الساحل الليبي. وأي اختلال في هذه المسألة الحساسة يمكن أن يقوض الجهود الدولية الرامية إلى إقامة حوار بين الأطراف الليبية المتناحرة. ولا ينبغي لبروكسل أن تتجنب الاتصال بأي طرف من أطراف النزاع أيضا. وسيتعين علينا أن نأخذ جميع هذه العوامل في الاعتبار عندما يحين الوقت في حزيران/يونيه لاتخاذ قرار بشأن تمديد نظام التفتيش في أعالي البحار قبالة ليبيا.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أننا نقدر الأمثلة الإيجابية للتعاون بين روسيا والاتحاد الأوروبي في الأمم المتحدة. وأشير هنا إلى الحالة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني والتسوية في الشرق الأوسط ومكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وتدريب قوات الأمن الوطني في جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال لا الحصر. وأود أن أسلط الضوء تحديدا على خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تواجه حاليا تحديات هائلة نتيجة للسلوك غير المسؤول تماما لبعض الجهات الفاعلة. وينبغي أن نكون حازمين في الدفاع عما حققناه.

وأود أن أشدد مرة أخرى على أن الاتحاد الروسي مستعد للتعاون الكامل مع الاتحاد الأوروبي ويسعى إلى تحقيقه. ولكن ذلك التعاون لن يتحقق إلا على أساس منصف، عندما تؤخذ جميع المصالح والشواغل في الاعتبار بصورة متبادلة. ونحن مستعدون لذلك ونعتقد أن العالم بأسره سيستفيد من هذا التعاون.

المرفق الثامن

بيان القائم بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألين

اسمحوا لي أيضا أن أرحب بالممثل السامي بوريل اليوم وأشكره على مداخلته الشاملة. وسأحاول الرد على بعض المسائل التي أثارها، إن لم يكن كلها.

لقد غادرت المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي في 31 كانون الثاني/يناير. ونواصل العمل عن كثب مع شركائنا الأوروبيين، ومنظورنا سيظل عالميا على الدوام. ونسلم بالفوائد المتبادلة للتعاون الدولي في جميع مجالات العمل الشامل للأمم المتحدة من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

وفي الوقت الذي يواجه فيه العالم مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، من الواضح أن الجوائح لا تحترم الحدود. وإنقاذ الأرواح في جميع أنحاء العالم يتطلب استجابة دولية منسقة. وللقيام باستجابة عالمية قوية، يجب علينا جميعا أن نواصل دعم النظام الدولي والقيم والقواعد التي يقوم عليها. إن التصدي لهذا الوباء وآثاره الخطيرة على التكافؤ والاستقرار المشتركين لدينا يتطلب تعزيز الثقة في الحكومات الوطنية، وفي التعاون الدولي، وفي الاتفاقات الدولية.

وأشار الممثل السامي بوريل ومتكلمون آخرون الحالة في هونغ كونغ. ويساور المملكة المتحدة القلق العميق إزاء قرار المجلس الشعبي الوطني الصيني بفرض تشريعات للأمن الوطني على سكان هونغ كونغ. وإذا ما واصلت الصين تنفيذ هذا القرار، فمن الواضح أنها ستنتهك الحكم الذاتي والحريات الكبيرة التي تتمتع بها هونغ كونغ على النحو المنصوص عليه في الإعلان المشترك بين المملكة المتحدة والصين. وأود أن أوجه انتباه جميع أعضاء المجلس إلى البيان المشترك الذي أصدره وزير الخارجية دومينيك راب في وقت سابق اليوم مع نظرائه في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، الذي يعبّر عن شواغلنا بمزيد من التفصيل. ونأمل أن تتوقف الصين الآن لإعادة النظر، وأن تتخذ خطوات لإعادة بناء الثقة ومعالجة الانقسامات في صفوف جميع السكان في هونغ كونغ، وأن ترقى إلى مستوى مسؤولياتها والتزاماتها بوصفها عضوا قياديا في المجتمع الدولي. وفي غضون ذلك، ستواصل المملكة المتحدة الاتصال الوثيق مع جميع شركائها الدوليين بشأن الخطوات التالية.

ولإنهاء جائحة كوفيد-19 يتعين علينا العمل مع جميع شركائنا الدوليين بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. ويحافظ التعاون الدولي على استمرار سلاسل الإمداد ويدعم إيجاد وتوزيع لقاح مضاد ويوجه العمليات الحيوية في مجالات الصحة والشؤون الإنسانية والتنمية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها في الميدان. وتزداد الحاجة إلى هذا التعاون أكثر مع تفاقم الأزمة. ويجب أن تشمل استجابتنا دعم أكثر البلدان ضعفا، ولا سيما البلدان المتأثرة بصورة مباشرة بالنزاعات القائمة. وفي ذلك الصدد، نرحب بدور الاتحاد الأفريقي في العلاقة التعاونية بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دعم القيادة الأفريقية في الدول والمناطق المتأثرة بالنزاع. وكجزء من جهودنا العالمية للتصدي للفيروس، ستقدم المملكة المتحدة مساهمة مباشرة بنحو 25 مليون دولار إلى صندوق الاتحاد الأفريقي لمكافحة جائحة كوفيد-19 للمساعدة في الجهود الرامية إلى إبطاء انتشار الفيروس في القارة وإنقاذ الأرواح.

ويجب أن نكفل تحقيق انتعاش أخضـــر ونظيف من الجائحة بغية مواجهة تحدي تغير المناخ وضمان عقد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بصورة ناجحة وشاملة وطموحة. وتتطلع المملكة المتحدة، بصفتها رئيسة الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف، إلى العمل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتحقيق النتيجة الطموحة التي يحتاج إليها العالم على وجه الاستعجال. ونعتبر شركاءنا الأوروبيين حلفاء مقربين لنا في مكافحة تغير المناخ وفي قيادة العالم في مرحلة انتقالية منخفضة الكربون.

وأشار بعض الزملاء إلى الجزاءات. وأود القول أن الجزاءات أداة موجهة للسياسة الخارجية تستخدم كجزء من استراتيجية شاملة ومتناسبة، مع وجود استثناءات خاصة للنشاط الإنساني. وتؤيد المملكة المتحدة بقوة جزاءات الاتحاد الأوروبي بوصـــفها عضـــوا في الاتحاد الأوروبي وتواصـــل الآن تنفيذها على الصـــعيد الوطني طوال الفترة الانتقالية.

وإذ أنتقل إلى بعض النقاط الأخرى التي أثارها الممثل الســامي بشــأن غرب البلقان، ننضـــم إلى الشركاء الدوليين في دعم هدف إنشائها منطقة مستقرة ومواصلة تقدمها نحو التكامل الأوروبي – الأطلسي. ونرحب بقرار بدء مفاوضــــات الانضــــمام إلى الاتحاد الأوروبي مع ألبانيا ومقدونيا الشـــمالية، والاتفاقات السـياسـية في البوسـنة والهرسـك للعمل وفقا لرأي الاتحاد الأوروبي، والجهود الرامية إلى تطبيع العلاقة بين صربيا وكوسوفو من خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ولا يزال حلف شمال الأطلسي حجر الزاوية في الدفاع الجماعي لأوروبا، ويسرنا أن نرحب بمقدونيا الشمالية في الحلف في وقت سابق من هذا العام.

وفيما يتعلق بأوكرانيا، ســتواصـــل المملكة المتحدة العمل مع الاتحاد الأوروبي والشــركاء الآخرين لدعم القانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد للدفاع عن السلامة الإقليمية لأوكرانيا. وسنواصل إلى جانب شركائنا الدوليين توضيح موقفنا لروسيا ورفضنا لضمها غير المشروع لشبه جزيرة القرم وسيفاستوبول. ونشـدد أيضـا على تأييدنا للجهود المبذولة من خلال عملية نورماندي لتيسـير إنهاء النزاع في شـرق أوكرانيا عن طريق التفاوض وتيسير عمل فريق الاتصال الثلاثي.

وأشـــار الممثل الســـامي إلى عمل الاتحاد الأوروبي في ليبيا. ويواصـــل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة العمل عن كثب بشأن ليبيا، بما في ذلك من خلال المشاركة في عملية برلين. ونتطلع إلى مزيد من التعاون مع شركائنا الأوروبيين لحث الأطراف الليبية وداعميها على التهدئة والالتزام بوقف دائم لإطلاق النار وضـــمان الوصـــول غير المشـــروط للمعونة الإنســـانية والعودة إلى العملية التي تقودها الأمم المتحدة. ونؤيد الجهود الرامية إلى إنفاذ حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة من خلال عملية IRINI (السلام) التابعة للقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي. ونشـــير إلى أن الخســـائر المأســـاوية في الأرواح في البحر الأبيض المتوسط لا تزال مؤسفة للغاية.

وفيما يتعلق بإيران، فإننا نحث العمل مع جميع الأطراف لاســتخدام آلية تســوية المنازعات لإيجاد ســـبيل للمضـــي قدما بخطة العمل الشـــاملة المشـــتركة. ونعتبر الاتفاق، الذي كان نتاج ســنوات عديدة من الدبلوماسـية المضـنية، أداة مهمة في منع التهديد الذي تشكله حيازة إيران للأسـلحة النووية. ونشـكر الاتحاد الأوروبي على دوره المســتمر بوصــفه منســقا. وأود أن أنوه بالنقاط التي طرحها الممثل الســامي وزميلي في مجموعة E-3 فرنســـا وألمانيا، بشـــأن قرار الولايات المتحدة بعدم تجديد الإعفاءات النووية، وأؤكد أهمية مواصـلة التعاون في المضـي قدما. وإذ نسـلم بقيود الاتفاق، فإننا نواصـل العمل عن كثب مع بقية الأطراف

في الاتفاق لإيجاد سبيل دبلوماسي للمضي قدما. لقد كنا دائما واضحين في الإعراب عن شواغلنا بشأن سلوك إيران المزعزع للاستقرار بما في ذلك في اليمن. ونواصل التشاور مع الشركاء بشأن الآثار واسعة النطاق المترتبة عن انتهاء حظر الأسلحة في تشرين الأول/أكتوبر 2012.

وأخيرا، نعلم أن من شأن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أن يكون فعالا بشكل خاص في ميدان حفظ السلام. ويمكن للتعاون من خلال التدريب والشراكات والمبادرات الأمنية التكميلية أن يضاعف الجهود الرامية إلى تحقيق المزيد من الاستقرار، مما يتيح لمختلف الجهات الفاعلة الاضطلاع بأدوار متباينة وداعمة في الوقت نفسه. ففي منطقة الساحل على سبيل المثال، نقدر عمل بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في جهودها في مجال تدريب القوات المسلحة المالية، التي تواصل المملكة المتحدة دعمها. ونحن فخورون بالشراكة مع فرنسا في عملية بارخان ونشر وحدة عسكرية قوامها 250 فردا في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في وقت لاحق من هذا العام. وسيتيح ذلك الإلمام بالحالة وتوفر المعلومات لجميع الجهات الفاعلة الدولية في الميدان.

وإن من صالحنا جميعا أن تكون الأمم المتحدة فعالة وقادرة على التصدي للكثير من التحديات العالمية. وستواصل المملكة المتحدة العمل بصورة بناءة مع الاتحاد الأوروبي وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين لتحقيق ذلك.

المرفق التاسع

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر الممثل السامي للاتحاد الأوروبي بوريل على ملاحظاته وعلى انضمامه إلينا اليوم. وفي الوقت الذي يواجه فيه العالم أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) فإن زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تكتسي أهمية متزايدة لضمان اتباع نُهج مشتركة فعالة إزاء الجائحة الحالية والأزمات الأخرى التي نواجهها.

وسواء كان التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في أوروبا أو الشرق الأوسط أو أفريقيا أو آسيا، فإن الولايات المتحدة تقدر تقديرا عميقا الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لتعزيز السلام والأمن وحقوق الإنسان في دول جواره وفي جميع أنحاء العالم. وترحب الولايات المتحدة بزيادة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ويحدونا الأمل في أن توفر الصلة القوية التي لا تقدر بثمن عبر المحيط الأطلسي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي نموذجا صالحا يحتذى به.

وتتجلى قوة العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في تعاوننا بشأن أوكرانيا. وتمر أوكرانيا بمرحلة هامة من تاريخها، إذ تسعى جاهدة إلى تعزيز مؤسساتها الديمقراطية وتشريع الإصلاحات اللازمة وتعزيز تكاملها الأوروبي - الأطلسي بينما تدافع عن نفسها ضد العدوان الروسي والنشاط الإلكتروني الخبيث. ويعد التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حاسما في مواجهة حملة التضليل الروسية الهادفة إلى تطبيع احتلال موسكو المستمر لشبه جزيرة القرم الاوكرانية والعدوان في شرق أوكرانيا.

تقدر إدارة ترامب تعاون الاتحاد الأوروبي بشأن إجراءات الجزاءات المشتركة ضد روسيا. ونشاطر الاتحاد الأوروبي اقتناعه بأننا يجب أن نواصل فرض جزاءات باهظة التكلفة على روسيا إلى أن تستعيد أوكرانيا السيطرة الكاملة على جميع أراضيها. ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تظل ملتزمة التزاما راسخا بسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى مواصلة التعاون مع الاتحاد الأوروبي بشأن مساءلة النظام الإيراني عن كامل نطاق أنشطته الخبيثة. ونحن ملتزمون بالإبقاء على القيود المفروضة على قدرة إيران على شراء وبيع الأسلحة التقليدية وبالسعي إلى إنشاء نظام جديد للجزاءات يدخل حيز النفاذ بعد انتهاء القيود القائمة المفروضة على الأسلحة في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. ونحث بقوة على أن يدعمها المجلس.

إن التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن سورية ضروري لإيجاد حل سياسي، تمشياً مع القرار 2254 (2015). فالاتحاد الأوروبي حليف حاسم في الحفاظ على الموقف القائل بأنه لا ينبغي أن يكون هناك تدفق لمساعدات إعادة الإعمار إلى نظام الأسد أو تطبيع دبلوماسي مع النظام إلى أن ينتهي العنف ويتحقق تقدم لا رجعة فيه بشأن القرار 2254 (2015). ونقدر الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لتنسيق سياساتنا عن كثب ومزامنة خطوات أخرى تتناسب مع العملية السياسية.

كما نشعر بالامتنان للاتحاد الأوروبي على مساعدته الإنسانية ودعمه لبرامج تحقيق الاستقرار في شمال شرقي سورية. ويجب أن نعمل معا لكفالة وصول المعونة الإنسانية إلى من هم في أشد الحاجة إليها من خلال أكثر القنوات كفاءة وفعالية. ويجب على المجلس أن يجدد القرار 2504 (2020) في أقرب وقت ممكن، في ضوء الأزمة الإنسانية وأزمة مرض كورونا على السواء. وننوه باستمرار قيادة الاتحاد الأوروبي

في تقديم المعونة للفئات الأكثر ضعفا، ونرحب باستضافة الاتحاد الأوروبي لمؤتمر رابع لإعلان التبرعات بشأن سورية في 30 حزيران/يونيه.

تقدر الولايات المتحدة المساهمات الكبيرة التي قدمها الاتحاد الأوروبي في التحالف الدولي ضد داعش، الذي حقق نجاحات غير عادية في الحفاظ على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في العراق وسورية. ونتطلع إلى استمرار التعاون لضمان الهزيمة الدائمة لتنظيم الدولة الإسلامية. كما أننا ممتنون لتعاون الاتحاد الأوروبي الوثيق في العراق. وعلى غرار التحالف الدولي ضد داعش، توفر البعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي تدريباً حيوياً للمؤسسات الأمنية العراقية.

وفي ليبيا، لا سبيل إلى تحقيق الاستقرار على المدى الطويل سوى الحل السياسي الذي تيسره الأمم المتحدة. ويجب على الجهات الفاعلة الخارجية أن تكف عن تأجيج النزاع. ويجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الامتثال لحظر توريد الأسلحة، بما في ذلك عن طريق وقف جميع أشكال الدعم المقدم للفصائل الليبية وسحب جميع أفراد المرتزقة. إن تحقيق الاستقرار في ليبيا سيتطلب بذل جهود متواصلة من جانب الأمم المتحدة ودعما ثابتا من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ونقدر عملية إيريني في البحر الأبيض المتوسط التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي ومساهماتها في تنفيذ حظر الأسلحة.

وتثني الولايات المتحدة على الاتحاد الأوروبي لدعمه الجهود الرامية إلى ممارسة الضغط الدبلوماسي والاقتصادي على نظام كوريا الشمالية من أجل جعل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منطقة خالية من الأسلحة النووية بصورة نهائية ويتم التحقق منها بالكامل. ومن المهم أن يبعث المجتمع الدولي برسالة قوية وموحدة مفادها أنه ينبغي لكوريا الشمالية أن توقف الاستفزازات وأن تعود إلى المفاوضات مع الولايات المتحدة وأن تتقيد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن.

وفي أفريقيا، اضطلع الاتحاد الأوروبي بدور رئيسي في مكافحة الإرهاب ومنع نشوب النزاعات والمساعدة الأمنية وبناء السلام. ونحن ممتنون بصفة خاصة للدعم المالي الكبير الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لمبادرات السلام والأمن في أفريقيا. ولقد قدم الاتحاد الأوروبي، من خلال مرفق السلام الأفريقي التابع له، دعما كبيرا للمبادرات الأمنية التي تقودها أفريقيا، بما في ذلك إرسال مرتبات القوات لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتسديد تكاليف بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في مالي مقابل ودعمه للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

يضطلع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بدور نشط في بناء القدرات في منطقة الساحل وفي دعم المبادرات الهامة الرامية إلى تعزيز التنسيق الدولي. ونرحب بالصندوق الاستئماني للطوارئ في أفريقيا التابع للاتحاد الأوروبي والذي قدم أكثر من خمسة بلايين دولار في شكل مساعدة إنمائية وإنسانية إلى 26 بلدا أفريقيا لمعالجة مصادر عدم الاستقرار والتشريد القسري والهجرة غير النظامية.

وفي الوقت الذي تواجه فيه فنزويلا ظروفاً متزايدة السوء، يدمر نظام مادورو غير الشرعي اقتصاد البلد، ويعرقل المساعدات الإنسانية، ويضغط على الجهات الفاعلة الديمقراطية، بما في ذلك الصحفيين والمهنيين الطبيين الذين يحاولون تقديم معلومات دقيقة عن مرض كورونا. إن التنسيق بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لدعم الديمقراطية هناك أمر حيوي أكثر من أي وقت مضى. ونرحب بمشاركة الاتحاد

الأوروبي وإسبانيا في استضافة مؤتمر للمانحين في 26 أيار/مايو لسد الفجوة الإنسانية للاجئين والمهاجرين الفنزويليين في جميع أنحاء المنطقة.

وقد سعت جهودنا إلى زيادة الدعم الدولي والعام من أجل التوصل إلى حل سلمي وسياسي وضغوط مالية ضد نظام مادورو غير الشرعي. وقد تركزت هذه الجهود في الآونة الأخيرة على زيادة الزخم حول إطار يوفر طريقا منصفا إلى حكومة انتقالية وانتخابات رئاسية حرة ونزيهة. وقد سبق لمادورو أن ذكر أن الانتخابات البرلمانية لعام 2020 ليست من الأولويات خلال أزمة مرض كورونا، ولكن يجب علينا أن نمنع جميع الجهود التي يبذلها لتجميد هذه العملية الديمقراطية المشروعة.

وبسبب هذه الأمثلة العديدة، وغيرها كثير، تؤكد الولايات المتحدة بشكل لا لبس فيه أهمية الاتحاد الأوروبي كشريك في صون السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ونتطلع إلى تعزيز تعاوننا في الأشهر والسنوات المقبلة.